

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الثانية 2020 - الدورة البرلمانية العادية (2020-2021) - العدد: 1

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الأربعاء 15 والسبت 25 محرم 1442
الموافق 2 و 12 سبتمبر 2020

فهرس

- (1) محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03
• إفتتاح الدورة البرلمانية العادية 2020-2021.
- (2) محضر الجلسة العلنية الثانية ص 07
• التصويت مع المناقشة المحدودة على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الأربعاء 15 محرم 1442
الموافق 2 سبتمبر 2020

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد عبد العزيز جراد، الوزير الأول؛
- السيد صبري بوقدوم، وزير الشؤون الخارجية؛
- السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد بلقاسم زغماتي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية؛
- السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيدة هيام بن فريحة، وزيرة التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة مليكة بن دودة، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزيرة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالنيابة؛
- السيد فرحات آيت علي ابراهيم، وزير الصناعة؛
- السيد عمار بلحيمر، وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيدة نصيرة بن حراث، وزيرة البيئة؛
- السيد ياسين المهدي وليد، وزير منتدب لدى الوزير الأول، مكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة؛
- السيد يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدة فريدة بن يحيى، رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخمسين صباحا

يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعَمَلُهُمَا، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛
 أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسيم افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2020-2021 في مجلس الأمة:

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

عملا بأحكام:

- المادة 135 (الفقرة الأولى) من الدستور؛
- المادة 5 من القانون العضوي رقم 16 - 12، الذي

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛

- عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ وبهذا أعلنُ رسمياً عن افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2020-2021 في مجلس الأمة.

وبهذه المناسبة أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، كما أرحب بالسيد الوزير الأول، وبالسيدات والسادة أعضاء الحكومة الحاضرين معنا، وبالسيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، وبالسيدة رئيسة مجلس الدولة، وأرحب أيضاً بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، والأخوات والإخوة الصحفيين.

إذن، ها نحن نجتمع مرة أخرى، لحضور هذه الجلسة الافتتاحية في مرحلة من المراحل التي تعيشها البلاد.

حقيقة، في هذه الفترة الأخيرة من العطلة البرلمانية، عاشت البلاد نشاطاً مكثفاً على جميع الأصعدة، وبصفة خاصة الاجتماع الذي عقده رئيس الجمهورية مع أعضاء الحكومة والولاة، وشهدنا القرارات الهامة التي اتخذت لتطبيق القرارات التي تخص الجماعات المحلية في هذه المرحلة وبصفة خاصة مناطق الظل، وقد شهدناها وهي تعالج حالياً، وقد كانت في الحقيقة والواقع معقلاً لجيش التحرير، الذي كان يعيش في هذه المناطق، وعلى هذا ومن الناحية التاريخية فإن الالتفاتة وإيلاء الاهتمام بها والتكفل بمشاكلها له كل الأهمية، وبعد هذا الاجتماع انعقد آخر تحت إشراف رئيس الجمهورية وحضور أرباب العمل والمسؤولين عن الاقتصاد الوطني، وفيه اتخذت إجراءات هامة أيضاً ومناقشة ثرية وخرجنا ببرنامج سطره السيد الوزير الأول لمعالجة هذه الأمور؛ فيه - حقيقة - أشياء مستعجلة وأولويات، بل حتى أولويات الأولويات، فالاقتصاد هو الأهم، لأن هذا الوباء الذي استغرق شهراً عطلنا كثيراً عن عملنا، وبالمناسبة أنه بالطاقم الطبي وأعوان الصحة، وكل معاوني هذا القطاع والجماعات المحلية، الذين وقفوا وقفة حقيقية وتابعوا الأمور يومياً، وقد وصلنا بعد هذه الشهور إلى محطة خف فيها هذا الوباء، فنحن مقارنة ببعض الدول في مستوى مُرضي جداً، لكن يجب ألا نتهاون فاليقظة مطلوبة،

ويجب أن نبقي مجندين لأن هذا المرض قادر على الرجوع، ولكن المرحلة التي وصلنا إليها بفضل برنامج الحكومة المسطر والمتابعة اليومية في الميدان، في المستوى المحلي والوطني مكنتنا من تجاوز هذه المرحلة الخطيرة، لذلك فالمطلوب منا مستقبلاً هو اليقظة والمتابعة في نفس الوقت.

حدث آخر كانت له كل الأهمية - وكلنا تابعه - ألا وهو زيارة رئيس الجمهورية للمسجد الأعظم، والإعلان عن تدشين هذا المعلم التاريخي الإسلامي، بمناسبة ذكرى الفاتح نوفمبر، كما قال الرئيس: "نحن نوفمبريون"، ولهذا فله أهمية كبيرة لأن الإسلام كان مستعمراً مثل جميع البلاد، فمثلما استعمروا البلاد والعباد استعمروا كذلك الدين، وتذكر جميعاً مطلب ابن باديس رحمه الله بفصل الدين عن الحكومة، لأن خطبة الجمعة التي كانت تلقى في المساجد كانت تكتب من طرف السلطة الفرنسية، وعلى هذا فعندما سندشن هذا المعلم يوم الفاتح من نوفمبر فلأن له صلة مباشرة مع تاريخ الإسلام في الجزائر ونوفمبر الذي حرر البلاد والعباد والدين.

حدث آخر له كل الأهمية، فنحن في البرلمان على أبواب دراسة مشروع الدستور الجديد، ورئيس الجمهورية حين برمجه في نوفمبر فلذلك دلالاته، وكذلك عندما نربط جميع قضايا البلاد المصيرية والهامة به.

تاريخياً، عندما نتكلم عن نوفمبر فمعناه: التضحيات والشهداء ومعاناة الشعب الجزائري مع الاستعمار، فهذا إذن من القرارات الهامة، ومن خلال مشروع هذا الدستور الذي سنناقشه والذي وعد به رئيس الجمهورية، لأنه برنامج الرئيس، ولكن الرئيس من حقه كمنتخب من طرف الشعب، الذي رضي ببرنامجه، أن يتجه مباشرة إلى الاستفتاء، ولكنه فضل أن يشرك الجميع، وحقيقة في هذه الشهور المنصرمة كانت هناك مناقشات واقتراحات حتى إننا - حسب بعض الإحصائيات - وصلنا إلى 2500 اقتراح لإثراء مشروع الدستور، لكن ما هو منتظر هو أن يصادق الشعب على هذا المشروع إن شاء الله، أولاً لبناء الدولة: جمهورية جديدة، دولة الجميع، يجد فيها كل مواطن ومواطنة نفسه فيها، ونفرق في نفس الوقت مابين الدولة والحكم، فالحكم يتغير ويتبدل حسب رغبات الشعب ومن مرحلة لأخرى، ولكن الدولة تبقى ولا تتغير، لأنها بمؤسساتها هي جزائر الحاضر والمستقبل، والأجيال القادمة.

مثل الشعب الصحراوي فهذا مبدأ من مبادئ الجزائر، مثلما ساندنا إقليم تيمور في أندونيسيا لتقرير مصيره وهم مسيحيون، كذلك نساند الشعب الصحراوي، ونوضح بالقول بأن المشكل ليس بيننا وبين المغرب والاتهامات والتعليقات حول الجزائر والصحراويين الموجودين في تندوف عندما يقولون هؤلاء لاجئون ومحتجزون من طرف الجزائر فهذه دولة ديموقراطية معترف بها من 40 دولة.

صحيح أن الدبلوماسية الرسمية في بعض الأحيان فيها أشياء نظرا لكذا وكذا ولكننا في البرلمان نتكلم بكل صراحة لأننا نمثل شعبا وعندما نتكلم نتكلم باسمه بصراحة لأن الشعب الصحراوي في سنة 1960 كان المغرب يدعي أن موريتانيا أرض مغربية، ولم نكن قد استقللنا بعد، هي الأطماع، عندما احتلوا الصحراء الغربية اقتسموها مع موريتانيا، وعرضوا علينا منفذا إلى المحيط الأطلسي فأجبناهم بأننا لسنا دولة استعمارية، هذا كان موقفنا، وموقفنا أيضا مع فلسطين منذ البداية وأستطيع القول حتى قبل الثورة ومنذ 1948 وشعبنا متجند وجمع أموالا للشعب الفلسطيني، وكذلك منذ استقلالنا وإلى غاية اليوم.

لقد تحدثت مع الإخوة الوزراء صباح اليوم، وذكرنا تواجد الجزائر بجبهة الصمود والتحدي، والناس لا ينسون، ففي 1967 قطعت الجزائر علاقاتها مع أمريكا، وأين الدولة التي فعلت ذلك من أجل فلسطين؟ يجب الرجوع إلى هذا التاريخ، وتفهمتم أمريكا حينها موقفنا، فقد انقطعت العلاقات الدبلوماسية بيننا وتدعمت علاقتنا الاقتصادية أكثر فأكثر، هذه هي الجزائر، واليوم نشهد المساومات على الشعب الفلسطيني وأنا لا أتكلم عن هذا أو ذاك، فكل دولة مسؤولة عن مصيرها ومواقفها، وما نطلبه كجزائريين ومجاهدين ومناضلين هو الوحدة، أي توحيد الشعب الفلسطيني وفصائله بقيادة موحدة وبرنامج واحد وهدف واحد، والعمل على استقلالية القرار السياسي وألا يقبلوا بأي تدخل، هذا هو الجواب، لا من إسرائيل ولا من الجميع، ويوم حصولهم على دولتهم التي عاصمتها القدس فيومها يمارسون السياسة ويشكلون أحزابا فذلك مقبول، ولكن في هذه الفترة الوحدة الواحدة، هذا هو سلاح الشعب الفلسطيني وهذا ما أوصي به أنا كمجاهد ومناضل من هذا المنبر، وأتمنى من الإخوة الفلسطينيين أن يحلوا مشاكلهم الداخلية ويتوحدوا تحت قيادة واحدة بهدف واحد هو

أيضا، جانب آخر له كل الأهمية وهو العدالة، وقد رأينا مؤخرا بعض القرارات التي اتخذت لتعزيزها، وفي بناء الدولة ستكون العدالة هي ميزان الدولة، هذا هو دورها؛ هذا إذن مفهوم المشروع وما سنتجه إليه وهذا ما نؤمن به، ومن خلال هذا الدستور وبعد المصادقة عليه سنذهب مباشرة إلى الانتخابات التشريعية والمحلية، لذلك على الحكومة والبرلمان أن يحضرا نفسيهما لها، يوجد قانون الانتخابات وقانون الأحزاب، ويمكن أن تراجع قبل إجراء الانتخابات، لكي تكون الانتخابات شفافة، حقيقية وتمثل رغبة الشعب، وتمثل في نفس الوقت الشعب، وهذه الشرعية تأتي - إن شاء الله - من خلال المصادقة على الدستور وقانون الانتخابات، وعلى هذا وخلال الأشهر القادمة سيكون بانتظارنا عمل هام، ويجب أن نتجند كرجل واحد، لخدمة بلدنا الجزائر.. (تصفيق).. لأن هذه المرحلة دقيقة ومررنا بتحديات تجاوزناها - وكانت كثيرة ومتنوعة - وأخرجنا الجزائر إلى بر الأمان، ولكن لا يزال أمامنا تحديات كثيرة حتى نرسم نهائيا أسس الدولة الجزائرية بكل إمكانياتها الدستورية، القانونية والشرعية.

صحيح أننا في الجزائر لسنا وحدنا، هناك محيط والجهة التي ننتمي إليها والعالم، فمكانة الجزائر واستقلالية قرارها السياسي وكلمتها هي التي تعزز العلاقات مع دول الجوار والعالم، فهذه أيضا تحديات، ونحن متمسكون بمبادئنا، فالجزائر لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، وهي لا تقبل أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، هذا مبدأ الجزائر وموقفها منذ اندلاع الثورة، وليس أمرا جديدا، لأن كفاحنا الذي دام سبع سنوات ونصف السنة، تخللته محاولات من طرف الأصدقاء والأصدقاء ليساندونا ويعينونا ويتوسطوا بيننا وبين الاستعمار الفرنسي فرفضنا ذلك وقلنا بأن فرنسا تعرفنا ونحن نعرفها، ويوم تتفاوض ستتفاوض معنا مباشرة، وتمسكنا بذلك، وأمر آخر، وهذا هو نوفمبر، لما اندلعت الثورة - وهذا ليس مكتوبا - بل هو كتوصية وهو ألا يسيل إلا دم الجزائريين والجزائريات على أرض الجزائر، ولا نقبل بغير ذلك، لأن أجنيا لو أسال دمه معك فمعناه أنه قد صار شريكا معك، فرفضنا ذلك ورضينا أن يساندنا الأصدقاء والأصدقاء دبلوماسيا وماليا وبالسلاح، فهذا كان لتبقى الجزائر حرة مستقلة في كل القضايا المطروحة في العالم، ونحن عندما نساند استقلال وتقرير مصير الشعوب

الاستقلال .

لقد كان من الضروري أن أتطرق إلى هذه الجوانب التي نعيشها يوميا وفي بعض الأحيان نتألم منها، ولكننا في هذه المرحلة لا بد أن نتجند جميعا كرجل واحد ومثلما تكلمت من هذا المنبر، أطلقت نداء للإخوة من منطقة تيزي وزو وبعض الولايات، وقد زرت ولاية تيزي وزو وخاطبت المواطنين وكلمتهم بصراحة، ودعوتهم للتعاون، وكما تعاوننا وتنظمنا لتحرير البلاد تعالوا لبناء دولة الجميع، الهدف هو الدولة، أما الخلافات السياسية والأحزاب فالشعب هو من سيفصل فيها، يصوت بالأغلبية لمن شاء؛ وعلى أية حال، وبهذه المناسبة أجدد هذا النداء لنكون في خندق واحد من أجل هذه الجمهورية الجديدة وهذه المراحل المصيرية لشعبنا وللدولة الجزائرية، فالجزائر تشهد يوم الوغى، (L'Algérie témoigne le grand jour)، ونوفمبر يعود، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

(تصفيق)

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم السبت 25 محرم 1442
الموافق 12 سبتمبر 2020

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:

- السيد عبد العزيز جراد، الوزير الأول؛
- السيد صبري بوقدوم، وزير الشؤون الخارجية؛
- السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد بلقاسم زغماتي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية؛
- السيد الطيب زيتوني، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيدة مليكة بن دودة، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزيرة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالنيابة؛
- السيد عمار بلحيمر، وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيدة نصيرة بن حراث، وزيرة البيئة؛
- السيد ياسين المهدي وليد، وزير منتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة؛
- السيد يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة.

افتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة العاشرة صباحا

16 - 12، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المادتان 16 و36 منه؛ وأيضا النظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد الوزير الأول المحترم، لتقديم المشروع، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

في البداية أرحب بالسيد الوزير الأول، وأعضاء الحكومة المرافقين له، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، وأيضا بالأخوات وبالإخوة الصحفيين.

يقتضي جدول أعمال جلستنا اليوم، التصويت مع المناقشة المحدودة على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور.

وطبقا للمادة 208 من الدستور، والقانون العضوي رقم

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المختصة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لشرف عظيم أن أعرض على مجلسكم الموقر مشروع تعديل الدستور، الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية، تجسيدا لأحد أبرز التزاماته السياسية لأجل بناء جمهورية جديدة، والذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني.

لقد كان هذا التعديل الدستوري على رأس الوعود الانتخابية للسيد رئيس الجمهورية والتي تعبر عن التزاماته الصادقة التي تندرج ضمن رؤية استراتيجية واضحة المعالم، والتي سيتم تنفيذها حسب رزنامة مدروسة.

ويأتي هذا المشروع المعروض على تصويت السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، استجابة لتطلعات الشعب الجزائري في بناء دولة ديمقراطية حقيقية، تجعل الجزائر في منأى عن الانحرافات الاستبدادية والتسلطية وتكون قادرة على رفع التحديات الكبيرة التي يفرضها علينا الواقع الوطني والتطورات على المستوى الدولي.

هذا الدستور يكرس تمسك الجزائر بانتماها الحضاري الإسلامي والعربي والأمازيغي وبتاريخها وتراثها ومكتسباتها التي شيدت عبر العصور، وفي نفس الوقت سيشكل هذا الدستور محطة جديدة في الانطلاق في مسار بناء دولة عصرية في خدمة المواطن، تستمد قوتها من إرادة الشعب الجزائري.

دستور يسمح كذلك بانطلاقة في إصلاحات هيكلية وعميقة في نخط تسيير شؤون الدولة، ومحاربة كل ما يناقض بناء دولة القانون، كالبيروقراطية والمحسوبية والجهوية والفساد. دستور يؤسس لفصل حقيقي بين السلطات، ويعيد الاعتبار للسلطة التشريعية ويعزز من مكانتها وصلاحياتها، بتزويدها بكل الآليات القانونية والإمكانات لتقييم مدى تنفيذ السياسات العمومية ورقابة العمل الحكومي وتطبيق القوانين على أرض الواقع،

دستور يؤسس لتعاون وثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، في ظل التمسك التام بالصلاحيات الدستورية، خدمة للمصالح العليا للوطن وحفاظا على الوحدة الوطنية.

دستور يكرس استقلالية السلطة القضائية، ويضع الأسس والآليات للتجسيد الفعلي لإرادة الشعب التي عبر عنها صراحة خلال حراكه المبارك الأصيل، ويحرر هذه السلطة القضائية من كل القيود، لتكون مع مؤسسات الدولة في خدمة الشعب، وجدارا منيعا لحماية حقوق المواطنين وصون المال العام.

دستور يسمح بتجسيد الالتزامات المقررة لبناء جمهورية جديدة، من خلال إصلاح شامل للدولة ومؤسساتها، بما يؤسس لدولة عصرية تسترجع ثقة المواطن، وتحكمها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والكفاءة، دولة تفصل بين المال والسياسة وتحارب الفساد.

دستور يضع الأسس لتفعيل دور المجالس المحلية المنتخبة وتحسين الحوكمة المحلية، ويكرس اللامركزية بتمكين المنتخب المحلي من صلاحياته.

دستور يجعل من الجماعة المحلية فضاء حقيقيا لممارسة الحقوق والمساهمة في إدارة الشأن العام المحلي، وتكوين النخب الساهرة على الصالح العام، ويوفر الشروط المثلى لاستغلال كل الموارد تحقيقا للتنمية المحلية، ويحارب البيروقراطية ويشجع تحسين المرفق العام وعصرنته.

نريد من هذا الدستور أخلقة الحياة العامة والسياسية، بوضع آليات مؤسساتية وقانونية فعالة للوقاية من الفساد ومحاربه وردع مرتكبيه وتجفيف منابعه، باجتناح حالات تضارب المصالح واستغلال النفوذ.

دستور يعيد الاعتبار لمكانة المجتمع المدني من خلال ترقية الديمقراطية التشاركية، وتشجيع مشاركة كل المواطنين دون إقصاء في رسم السياسات العمومية وتنفيذها.

نريد كذلك من هذا الدستور مساعدة وتشجيع شبابنا ليعود لهم الأمل، وتحميلهم مسؤولية بناء الوطن؛ شباب برهن أنه الثروة الحقيقية لبلاطنا، بكفاءته العالية، ومواكبته للعصرنة والتحكم في التكنولوجيات الحديثة، ولقد حان الوقت لأن توفر له كل الظروف لتفجير طاقاته وتمكينه من المساهمة ضمن الصفوف الأولى في بناء الجمهورية الجديدة. دستور يمكن بلادنا من استرجاع مكانتها في المحافل الدولية، ليسمع صوتها من جديد في القضايا الدولية خاصة في المجال المباشر الجيوسياسي وامتدادنا الحضاري.

دستور يكرس مكانة الجيش الوطني الشعبي ويعترف له بدوره الحاسم في ضمان استقرار البلاد، والذود عن

حدودها، والدفاع عن مصالحها الحيوية والاستراتيجية وأمنها القومي.

دستور يضمن ممارسة حرية التجارة والاستثمار والمقاولة في إطار القانون، ويضع الأسس لانطلاقة اقتصادية حقيقية لبلاونا، عبر إصلاحات عميقة وجذرية بغية الانتقال من اقتصاد ريعي، إلى اقتصاد عصري ومتنوع.

اقتصاد يقوم على استغلال كل القدرات و المؤهلات والثروات المتوفرة في بلاونا، لاسيما الطاقات البشرية الهائلة ذات الكفاءة العليا، بما فيها جاليتنا الوطنية في الخارج، والتي ستسمح لاقتصادنا بتحقيق نقلة نوعية من خلال بناء اقتصاد يقوم على المعرفة والتحكم في التكنولوجيات الحديثة والرقمنة وتحرير المبادرات وتشجيعها.

اقتصاد يوفر الظروف المثلى للاستثمار، ويتكيف مع التحولات السريعة للاقتصاد العالمي.

سيكون لهذا الدستور إذن، الأثر الإيجابي على تحسين واقع البلاد وشعبها، بإحداث نقلة نوعية على الحكامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الوحدة الوطنية وجعل الجزائر في منأى عن أي مناورات يراود بها المساس باستقرارها ووحدة شعبها.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن هذا الدستور لهو استجابة لإرادة الشعب، التي عبر عنها في 22 فبراير 2019، من خلال حراكه المبارك الأصيل، الذي وضع حدا للأخطاء وللانحرافات الخطيرة التي كادت تقوض أركان الدولة الوطنية ومؤسساتها وتزعزع التماسك الوطني.

دولة قوامها التداول على السلطة الذي تحرص عليه مؤسسات جمهورية، تضمن للشعب الاختيار الحر لممثليه في إطار انتخابات شفافة ونزيهة.

الدولة التي حلم بها شهداؤنا الأبرار ومجاهدوننا الأحرار وضحو لأجلها، وإن اختيار التاريخ الرمز للفتاح من نوفمبر لإجراء الاستفتاء حول هذا الدستور، ليعد مناسبة أخرى للم شمل الشعب بكل أطرافه وتوجهاته ورسم معلّم جديد لبناء مستقبله.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن الديباجة التي تمثل جزءاً مهماً من الدستور تعبر عن مختلف مراحل النضال التي عرفها الشعب من أجل الوصول إلى الجمهورية الجديدة، وعن القيم والمبادئ

الأساسية التي تقوم عليها الدولة، قد ذكرت بأهم وثيقة في تاريخ الجزائر المعاصر، وهي بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة الجزائرية المجيدة، ومعالم الدولة الوطنية، كما كرست أيضاً أهم حدث عرفته الجزائر مؤخراً، وهو الحراك الشعبي وما أفضى إليه من إسقاط لنظام فاسد، بطريقة سلمية.

بل إن الديباجة لم تغفل الإشارة إلى تطلعات الشعب في أن يشكل هذا الدستور الإطار الملائم لتعزيز الروابط والقيم الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن.

فقد تم التأكيد على أن الدستور يعتزم الحفاظ على ما يجعل الأمة الجزائرية في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، وعن خطابات الكراهية وكل أشكال التمييز من خلال ترسيخ القيم الروحية والحضارية التي تدعو إلى الحوار والمصالحة والأخوة، في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية، وذلكم هو التصور الذي أراده السيد رئيس الجمهورية للجزائر الجديدة.

من جهة أخرى، تم التأكيد على أن الدولة ستحافظ على طابعها الاجتماعي، كما تبقى متمسكة بالحد من الفوارق الاجتماعية، والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، وتعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة، مع مراعاة تدهور البيئة والنتائج السلبية للتغير المناخي، والحرص على ضمان حماية النظام البيئي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وتلتزم بالمحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة.

كما تم التذكير بأن الجيش الوطني الشعبي يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك.

إن الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، هو الركيزة التي تعتمد عليها الأمة الجزائرية، وهو جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري ويساهم في حمايته.

فضلا عن ذلك، يكرس هذا الدستور الأبعاد الجيوسياسية الثلاثة للجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، والعالم العربي وبلاد متوسطة وإفريقية، وهي تعزز بإشعاع ثورتها ويشرفها الاحترام الذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

فيما يتعلق بمضمون التعديل الدستوري، فإن الباب الأول منه، وعنوانه «المبادئ العامة التي تحكم المجتمع»، قد راعى ثبات المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، إذ حافظ عليها مع إضافة بعض المبادئ التي استوجبتها متطلبات التعامل مع الواقع الجديد، على المستويين الداخلي والدولي، وقد تم التنصيص على ما هو منتظر من الدولة تجاه المجتمع المدني، من أجل تفعيل دوره ومشاركته في تسيير الشؤون العامة.

لقد كرس الدستور كذلك تمسك الجزائر بهويتها وانتمائها الحضاري الإسلامي والعربي والأمازيغي وبتاريخها وتراثها ومكتسباتها التي شيدت عبر العصور، محصنا عناصر الهوية الوطنية، عبر إدراج تمازيغت، كلغة وطنية ورسمية، ضمن المسائل التي يُحظر تعديلها.

فضلا عن ذلك، كما كان ضروريا ضمن هذا الباب:

الإشارة إلى المبادئ التي تقوم عليها الدولة، وهي التمثيل الديمقراطي والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات،

والتأكيد على أن من الغايات الأساسية لمؤسسات الدولة ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية، وحظر استحداث أي منصب عمومي أو القيام بأي طلب عمومي لا يستهدف تحقيق المصلحة العامة،

وإدراج أحكام للحيلولة دون تضارب المصالح مع التشديد على معاقبة القانون على أي استغلال للنفوذ، مع التأكيد على المبادئ التي تحكم المرفق العام ورفعها إلى مصف المبادئ الدستورية،

والنص كذلك على أن الهدف الأسمى للإدارة وسبب وجودها هو خدمة المواطن، وخدمة الوطن لا غير.

أما بالنسبة للباب الثاني «الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات»، فقد جاء المشروع مكرسا لحقوق وحريات ولضمانات إضافية، خاصة بالحقوق والحريات الأساسية.

وتم لأول مرة، النص على إلزام السلطات والهيئات العمومية باحترام الأحكام الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات وضماناتها، وبعدد جواز تقييد هذه الأخيرة إلا بقانون وفي حدود ما يستوجبه الحفاظ على النظام العام والأمن وحماية الثوابت الوطنية وبما يسمح بممارسة حقوق

وحريات أخرى يكرسها الدستور.

كما تم تكريس مبادئ الأمن القانوني، من خلال التزام الدولة عند وضع التشريعات المتعلقة بالحقوق والحريات على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره.

كما تم من خلال هذا التعديل:

تكريس الحق في الحياة، كحق لصيق بالإنسان وحماية المرأة والطفل والأشخاص المسنين والفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن حماية الشباب وتشجيعه على المشاركة في الحياة السياسية؛

وتوفير ضمانات لممارسة الحقوق والحريات مثل حريات التعبير والاجتماع والتظاهر السلمي وإنشاء الجمعيات، لاسيما من خلال التكريس الدستوري لنظام التصريح؛ والاعتراف للصحفي بالعديد من الحقوق والحريات والضمانات التي تجعله في منأى عن أي تضييق؛

وتحييد الإدارة وتمكين القضاء وحده من اتخاذ القرارات المتعلقة بحل الجمعيات والأحزاب والصحف والنشريات والقنوات الإذاعية والتلفزيونية؛

وتكريس حق المواطن في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات والحصول عليها وتداولها؛

وتكريس الحق في تقديم ملتمسات إلى الإدارة ل طرح انشغالات وواجب الإدارة في الرد عليها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

فيما يتعلق «بتنظيم وفصل السلطات»، فقد تم التركيز على إقامة توازن بين السلطات، وعدم التداخل في الصلاحيات، مع ترقية العمل السياسي وتعزيز احترام المبادئ الديمقراطية، وترقية التعددية السياسية الحقة.

وتجسيدا لهذا المطلب:

تم تكريس منصب رئيس الحكومة، إذا أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية، مقابل منصب الوزير الأول إذا أسفرت هذه الانتخابات عن أغلبية رئاسية، مع النص على تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، وتمكينه من تشكيل حكومته وإعداد برنامجها.

وتم التقليل من صلاحيات رئيس الجمهورية، لاسيما المتعلقة بالمهام التشريعية والقضائية، فحدد حقه في التشريع بأوامر في حالة شغور البرلمان فقط. كما قيدت صلاحيات رئيس الجمهورية عند إعلانه حالتي الطوارئ والحصار والحالة الاستثنائية.

والفساد، وإن بنود هذا المشروع تؤكد على أن الجزائر قطعت بصفة نهائية مع الفساد، ولنمر لمرحل واقتصاد جديد ونسق سياسي جديد يجمعنا جميعا، وتدرجيا نصل إلى بناء بلد يمكن الأجيال الصاعدة من العمل فيه بكل أخوة ومحبة واطمئنان .

إن فخر الشعب الجزائري، وتضحياته، وإحساسه بالمسؤولية، وتمسكه العريق بالحرية، والعدالة الاجتماعية، تمثل أحسن ضمان لاحترام مبادئ هذا الدستور الذي ارتأى السيد رئيس الجمهورية المبادرة به وجعله المنطلق لبناء الجزائر الجديدة، والذي سيحتضنه الشعب الجزائري لا محالة وينقله إلى الأجيال القادمة من ورثة رواد الحرية، وبناء المجتمع الحر.

تلكم هي - أيتها السيدات، أيها السادة - أهم التعديلات التي تمخضت عن عمل لجنة الخبراء التي قام السيد رئيس الجمهورية بتأسيسها وعن استغلال كل المقترحات للمواطنات والمواطنين والخبراء والمختصين والجامعيين وكذلك بمصادقة المجلس الشعبي الوطني، إذ إنه يستجيب لتطلعات الجزائريين والجزائريات وطموحاتهم في إقامة دولة ديمقراطية عصرية، دولة الحق والقانون، دولة توفر لمواطنيها الشروط الضرورية للازدهار والرفي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا جزيلاً للسيد الوزير الأول على كل هذه التحليلات والتوضيحات التي قدمها حول مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور؛ والآن الكلمة للسيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لتقديم التقرير الذي أعدته اللجنة في الموضوع فليفضل مشكوراً.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

كما تم تعزيز رقابة البرلمان على الحكومة من خلال إمكانية استجوابها في أي مسألة ذات أهمية وطنية وكذا الحال بالنسبة لتنفيذ القوانين، وتمكينه من آلية سحب الثقة على إثر استجواب يقدم من قبل نواب المجلس الشعبي الوطني.

فقد تعززت سلطة القضاء من خلال التأكيد على استقلاله كسلطة، وكذا استقلالية القاضي وعدم خضوعه إلا للقانون، وعدم قابلية قاضي الحكم للنقل إلا بشروط، ولن يتجسد ذلك فعليا إلا إذا كانت الجهة القائمة على جهاز العدالة مستقلة، حيث تم تعزيز استقلالية المجلس الأعلى للقضاء من خلال هذا التعديل.

أما بالنسبة «للمؤسسات الرقابة»، فقد نص المشروع متضمنا على عدة أجهزة رقابية.

حيث تعززت رقابة دستورية القوانين من خلال إقامة محكمة دستورية بدلا من المجلس الدستوري حاليا، مع توسيع مجال رقابتها لتشمل الأوامر، ومنحها صلاحية تفسير النصوص القانونية والتحكيم بين السلطات، فضلا عن توسيع مجال رقابة الدفع بعدم الدستورية إلى التنظيم. كما تمت دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومنحها السلطة الكاملة في إدارة العملية الانتخابية.

وبغرض مراقبة صرف المال العام والوقاية من الفساد ومكافحته، تم تكريس مجلس المحاسبة كمؤسسة عليا مستقلة وتعزيز صلاحياتها، على أن يحكمها قانون عضوي، وكذا إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

فيما يخص «الهيئات الاستشارية»، فقد تم الاحتفاظ بالأجهزة القائمة، مع تدعيمها «بالمصد الوطني للمجتمع المدني»، الذي سيمكن من تعزيز قيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة وكذا «الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات»، باعتبارها هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي.

أما بالنسبة «للتعديل الدستوري»، فإن التعديل الوحيد الذي أدخل عليه مس مادة تتضمن المسائل التي يحظر تعديلها، حيث تم إدراج حكم خاص بتمايزغت باعتبارها لغة وطنية ورسمية.

أيتها السيدات، أيها السادة،
لقد مرت الجزائر بظروف صعبة جداً وعاشت هبة وطنية وحرارك شعبي عبر الشعب عليه من خلال رفضه للاستبداد

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على الدستور، لاسيما المادة 208 منه؛

وبمقتضى القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المادتان 16 و36 منه؛

وطبقاً لأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون يتضمن تعديل الدستور.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

يأتي مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، اليوم، تنويجاً لمسار حافل بالمحطات الهامة في حياة بلادنا، التي تعرف تحولاً سياسياً نوعياً وغير مسبوق؛ ويُعد أحد أهم إفرازات ومخرجات الحراك الشعبي الأصيل، الذي انطلق في يوم الجمعة 22 فيفري 2019، في مختلف ربوع وطننا المفضي، شارك فيه الشعب الجزائري بكل فئاته وشرائحه ونخبه وأطيافه، رافقه فيه الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، من أجل حماية ذلك الحراك الشعبي من الأحتواء والانحراف عن وجهته الأصلية والأهداف النبيلة التي قام من أجلها، ولم يكن له في ذلك أي طموح سياسي سوى الحفاظ على مؤسسات الدولة الجزائرية وضمان ديمومتها والنأي بها عن كل انزلاق، وتفويت الفرصة على من يتربص الدوائر ببلادنا، التي ضحى من أجلها أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء الأبرار، من أجل الحرية واسترجاع السيادة الوطنية.

لقد كان مشروع تعديل الدستور الذي بين أيدينا، واحداً من الالتزامات الـ 54 للمترشح الحر للانتخابات الرئاسية، السيد عبد المجيد تبون، ضمن البرنامج الذي خاض به حملته الانتخابية تحت شعار «بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون»، لتأسيس «جمهورية جديدة»، تتسع لجميع

أبنائها وتحفظ لهم كرامتهم، وتكون «دار الجميع» مثلما عبّر عنها المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، في أكثر من مناسبة وقالها بلسانه الأمازيغي الفصيح: (ذا خام أناغ أكل)؛ وتستمد قيمها من مبادئ ثورة أول نوفمبر الخالدة؛ هدفها - أي الجمهورية الجديدة - «إنقاذ الوطن» الذي يُشكل واجباً وطنياً وحقا مشروعاً لكل الجزائريات والجزائريين، مثلما كان هدفها بالأمس هو «تحرير البلاد» من ربة الاستعمار الغاشم وتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

وحل يوم الخميس 12 ديسمبر 2019، الذي وصفه المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة بـ «يوم الوعى واليوم الأكبر»، الذي شكل محطة أخرى هامة من محطات تاريخ الجزائر المعاصرة ونقله نوعية في تطور الحياة السياسية للشعب الجزائري، وهو تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها خمسة (5) مترشحين؛ اصطفى الشعب الجزائري فيها واحداً منهم، ممثلاً في شخص السيد عبد المجيد تبون، رئيساً للجمهورية، بناءً على برنامج طموح يستهدف تغييراً هيكلياً شاملاً لأركان الدولة ومؤسساتها ونمط حوكمتها.

وجدّد رئيس الجمهورية المنتخب، السيد عبد المجيد تبون، مباشرة بعد تنصيبه، يوم الخميس 19 ديسمبر 2019 التزامه بتعديل الدستور الذي يُعد حجر الأساس لبناء الجمهورية الجديدة، مبرزاً في ذات الوقت أن التغيير الهيكلي للدولة الجديدة يتطلب «دستوراً جديداً يأخذ العبرة من كل الدساتير الماضية ليكون توافيقاً ويدوم لأطول مدة ممكنة»، مشدداً على «ضرورة إعادة اللحمة بين الجزائريين».

وكان السيد رئيس الجمهورية عند وعده ووفى بالتزامه، حيث صادق مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 6 سبتمبر 2020، برئاسة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، على مشروع التعديل الدستوري الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية، وقرر إحالته على غرفتي البرلمان طبقاً للمادة 208 من الدستور للتصويت عليه ثم عرضه على استفتاء الشعب في الفاتح نوفمبر القادم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

تحديد تاريخ الفاتح من نوفمبر موعداً للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور بناءً على قرار السيد رئيس الجمهورية، يُعد خياراً يُترجم دلالة رمزية عميقة في تاريخ الجزائر، على اعتبار أن نوفمبر 1954 شكل انطلاق المشروع الوطني التحرري، ذلك ما يجعلنا مرة أخرى أمام مشروع وطني كبير تكون انطلاقته في الفاتح نوفمبر 2020 بموجب استفتاء شعبي يرمي إلى تشييد جمهورية جديدة.

وأضاف أن مشروع تعديل هذا الدستور لن يكون بعد المصادقة عليه دستور مرحلة بل دستور أجيال، تبقى فيه الدولة قائمة؛ وأنا في المحطة الأخيرة للمصادقة عليه قبل عرضه على الشعب للاستفتاء عليه؛ وأنه يحتاج إلى إرادة ومشاركة الجميع، تعتمد خلاله الديمقراطية أسلوب ارتقاء في الحياة السياسية، مذكراً في هذا الصدد بأن مشروع تعديل الدستور مستوحى من مبادئ نوفمبر قائلاً: «نحن نوفمبريون لأن البداية نوفمبر والنهاية نوفمبر ونبقى دائماً ملتزمين بشعار «من الشعب وإلى الشعب».

ومن جانبه، أوضح السيد الوزير الأول خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن تعديل الدستور أمام اللجنة القانونية الموسعة، أن هذا التعديل الدستوري، جاء بمبادرة من السيد رئيس الجمهورية، الهدف منها تجسيد وتنفيذ واحد من الالتزامات الأساسية التي التزم بها سياسياً أمام الشعب من أجل بناء جمهورية جديدة.

واعتبر السيد الوزير الأول أن هذا التعديل الدستوري يأتي في أولوية الوعود الانتخابية التي قدمها السيد رئيس الجمهورية، وهو اليوم يسعى جاهداً إلى الوفاء بها وتجسيدها في الميدان وفق رؤية استراتيجية واضحة ورزنامة محددة تستدعي منّا جميعاً التحلي بالواقعية والتركيز على القضايا الجوهرية للأمة ذات العلاقة بالأسس الدائمة للدولة.

وأكد أن مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور يُعد قطعة تامة مع ممارسات الماضي سواء من حيث طريقة إعداده أو من حيث مضمونه، مشيراً إلى أنه يستجيب لتطلعات الشعب في بناء دولة ديمقراطية حقيقية، تجعل الجزائر في منأى عن الانحرافات الاستبدادية والتسلطية.

وأضاف أن هذا التعديل الدستوري يؤسس لدولة عصرية تعمل على خدمة المواطن واسترجاع ثقته وتتميز بحياة سياسية تحكمها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والكفاءة ولا تخلط المال مع السياسة، كما تعمل على

ها هو مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور يُحال على مجلس الأمة، بعد أن صوّت عليه نواب المجلس الشعبي الوطني، أول أمس الخميس 10 سبتمبر 2020؛ والذي وبالنظر إلى استثنائية النص المعروض علينا للمناقشة والمصادقة عليه، باعتباره القانون الأسمى للبلاد، قانونٌ يُعنى بحاضر البلاد ومستقبلها، ويقترن بديناميكية التغيير التي تشهدها بلادنا؛ وبطلب من الحكومة بتفعيل أحكام المادتين 16 و36 من القانون العضوي رقم 12-16 الذي يُحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ وبتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، فقد تم توسيع اللجنة القانونية المختصة إلى أعضاء مكتب المجلس ورؤساء المجموعات البرلمانية وعدد من الأعضاء عن كل مجموعة برلمانية والمراقب البرلماني بالإضافة إلى أعضاء المجلس غير المنتخبين إلى مجموعات برلمانية من أجل دراسة مشروع القانون وإعداد تقرير بشأنه.

وبعد إحالة مكتب مجلس الأمة، مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، للمجلس، بتاريخ 10 سبتمبر 2020، تحت رقم 107/20؛ عقدت اللجنة القانونية الموسعة اجتماعاً بمقر المجلس، يوم الجمعة 11 سبتمبر 2020، برئاسة السيد سليمان زيان، رئيس اللجنة؛ حضر أشغاله السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، استمعت فيه اللجنة إلى عرض حول مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، قدمه الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، بحضور وزير العدل، حافظ الأختام، السيد بلقاسم زغماتي؛ ووزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار؛ والسيد أحمد لعرابة، رئيس لجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور؛ والسيد وليد العقون، مقرر لجنة الخبراء؛ تطرق فيه إلى أسباب تقديم مشروع هذا القانون وأهدافه وأهميته بالنسبة للأمة وللأجيال الحاضرة والصاعدة؛ وقد تضمن المشروع ستة (6) أبواب تتعلق بتعديل مائة وثلاث وعشرين (123) مادة وإدراج ثمان وثلاثين (38) مادة جديدة، ما يجعل الأمر متعلقاً بتعديل دستوري عميق.

ولدى تناوله الكلمة في مستهل هذا الاجتماع، أكد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة على أن

إصلاح شامل للعدالة وتعزيز حرية الصحافة وترقية الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر ونشط. كما أبرز جانباً من المحاور التي تضمنها مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور لاسيما ما يتعلق بالديباجة التي صارت تمثل جزءاً مهماً من الدستور، تعبر عن مختلف مراحل النضال التي عرفتها الجزائر من أجل الوصول إلى الجمهورية الجديدة وعن القيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة، لقد ذكرت نفس الديباجة بأهم وثيقة في تاريخ الجزائر المعاصر، وهي بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة الجزائرية المجيدة، ومعلم الدولة الوطنية، كما كرست أيضاً أهم حدث عرفته الجزائر مؤخراً، وهو الحراك الشعبي الأصيل، الذي أنهى فعلياً ممارسات مرفوضة شعبياً استمرت لأكثر من عقد من الزمن.

كما أوضح أن هذه الديباجة تشير إلى أن الدستور يصبو إلى بناء مؤسسات تقوم على مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحريات وتعزيز الروابط الوطنية؛ وكذا الفصل الحقيقي والمتوازن بين السلطات وتعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة والبرلمان وتوسيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الأحكام الدستورية الهامة.

من جهة أخرى، تم التأكيد في مشروع التعديل الدستوري على أن الدولة ستحافظ على طابعها الاجتماعي وتعزز قيم التضامن والتماسك المجتمعي، بالحد من الفوارق الاجتماعية، والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي.

عقب ذلك، فتح رئيس اللجنة المجال للنقاش العام لمضمون وثيقة مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، وكانت البداية بتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في مجلس الأمة (حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الثلث الرئاسي وحزب جبهة التحرير الوطني)، للتعبير عن وجهات نظر عائلاتهم السياسية، مثنين ما جاء في هذه الوثيقة، بصفته يرسى قواعد دولة مؤسسات قوية وعادلة وديمقراطية بعيداً عن ممارسات الماضي، ومعربين عن كامل دعمهم لمسعى رئيس الجمهورية، وتجندهم لإنجاح الاستفتاء الشعبي المقرر في الفاتح نوفمبر 2020.

وفي هذا الإطار، ثمن أعضاء اللجنة القانونية الموسعة مقارنة السيد رئيس الجمهورية في مبادرته بهذا التعديل

الدستوري التي زاوجت بين النهج الأكاديمي والاستشارة الواسعة لمختلف الفاعلين من المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية والمواطنين والأكاديميين؛ كما ثمنوا أيضاً قراره القاضي بإخضاع مشروع التعديل الدستوري للنقاش العام، ثم عرضه على غرفتي البرلمان ومن ثم تقديمه للاستفتاء الشعبي، وذلك على الرغم من أن السيد رئيس الجمهورية وبصفته منتخبا من طرف الشعب ويملك كامل السيادة والتفويض كي يختار مساراً آخر، ورغم ذلك وقع اختيار السيد الرئيس على المسار الذي يهدف للوصول إلى وضع دستور توافقي، يكون بمثابة الدستور المرتبط بالجزائر ومستقبلها بمنأى عن الارتباط بالمراحل والأشخاص؛ بل وسيكون دستوراً لأجيال اليوم والغد، ليشكل حجر الزاوية واللبنة الأساسية لبناء الجمهورية الجديدة، التي تقوم على أخلاق الحياة السياسية عبر تكريس الفصل بين المال والسياسة ومحاربة الرداءة في التسيير، وترتكز على قيام دولة القانون التي تضمن استقلالية القضاء وترقية الديمقراطية التشاركية الحقة، دستور دولة تتعمق فيها الممارسة الديمقراطية لتثمر دولة لجميع الجزائريين والجزائريين.

وتضمن مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور جملة من المقترحات موزعة على ستة محاور، تتمثل في «الحقوق الأساسية والحريات العامة»؛ «تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها»؛ «السلطة القضائية» و«المحكمة الدستورية»؛ «الشفافية، الوقاية من الفساد ومكافحته» و«السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات»؛ بالإضافة إلى مقترحات هامة أخرى، جديرة بالذكر فيما يأتي:

- دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فيفري 2019 في إطار ديباجة الدستور.

- حظر خطاب الكراهية والتمييز.

- إمكانية تخصيص بعض البلديات بنظام خاص.

- تعزيز دور الدولة في إطار حماية البيئة والماء الصالح للشرب وتحسين نوعية الحياة.

- تكريس مبدأ حياد الإدارة، ومبدأ الشرعية، وعدم تماثلها في علاقتها مع الجمهور.

- إلزامية تعليل الإدارة لقراراتها والرد على الطلبات في الأجال التي يحددها القانون.

- تكريس مبادئ المساواة، عدم التمييز، الاستمرارية، التكيف، النوعية، الكفاءة والاستشراف للمرافق العمومية.
- لا يحتاج بتطبيق القوانين والتنظيمات إلا بعد نشرها بالطرق الرسمية.

- تكريس مجلس وطني اقتصادي واجتماعي وبيئي.
- إدراج لغة «تمازيغت» ضمن الأحكام التي لا تخضع للتعديل الدستوري.

- إمكانية إنشاء مجالس استشارية عند الضرورة بموجب قانون أو تنظيم حسب الحالات.

- دسترة مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

- دسترة مشاركة الجزائر في محيطها الجهوي على استعادة السلم في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول المعنية. هذا، وقد جاءت ردود ممثل الحكومة، وزير العدل، حافظ الأختام شاملة لجميع ما أبداه أعضاء اللجنة القانونية الموسعة خلال مداخلتهم حول وثيقة مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، حيث أكد أن مسعى السيد رئيس الجمهورية يصب في اتجاه تأسيس جزائر جديدة، تتأسس على العمل المؤسساتي المتكامل، جزائر لا يُظلم فيها أحد، جزائر تحمي فيها الحقوق والحريات، جزائر الأمن والسلم، جزائر تثمن المبادرات الخيرة وتشجعها، جزائر تقضي على كافة أشكال الانحراف والتسلط والاستبداد التي طالما عانى الشعب الجزائري منها؛ مذكرا أن مشروع التعديل الدستوري جاء ثمرة منهجية تأسست على مقاربة ديمقراطية تشاركية بامتياز.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

في الأخير، واستنادا لما سبق، فإن اللجنة القانونية الموسعة ترى بأن ما جاء في مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور يترجم حقا رغبة السيد رئيس الجمهورية في التأسيس لجمهورية جديدة، تستجيب لتطلعات وآمال الشعب الجزائري، يكون عمادها دستور توافقي، خاصة وأن المشروع التمهيدي لتعديل الدستور كان قد خضع لنقاش واسع، أفرز مقترحات عديدة لمختلف الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والكفاءات الأكاديمية والمنظمات المهنية والنقابية والطلابية وتنظيمات المجتمع المدني

والأسرة الإعلامية.

وعليه، فإن اللجنة القانونية الموسعة، تثمن عاليا كل الجهود التي يبذلها السيد رئيس الجمهورية، في سبيل بناء جمهورية جديدة، وتدعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة على مشروع هذا القانون المتضمن تعديل الدستور، كما تحث بالمناسبة كافة المواطنين والمواطنات إلى التجند والتعبئة والمشاركة القوية في الاستفتاء من أجل جعل الفاتح نوفمبر 2020 عرسا ديمقراطيا حقيقيا، يليق بعظمة الجزائر وبعظمة تاريخها وثورتها المظفرة، بما يؤسس لعهد جديد ويرسي قواعد متينة لجمهورية جديدة وجزائر عصرية، مستقرة وأمنة، يبينها الجميع للجميع باعتبار أن الشعب هو وحده مصدر كل السلطات؛ وكل شيء يبدأ من عنده وبه وينتهي عنده: من الشعب وبالشعب وإلى الشعب، وفاء للقيم والمثل النوفمبرية ورسالة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار؛ متيقنين أن الشعب سيحتضن هذا الدستور.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر، هو التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، الموسعة، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون يتضمن تعديل الدستور؛ وشكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا لمقرر اللجنة المختصة؛ إن التقرير الذي سمعنا مضمونه الآن هو في الحقيقة نتيجة عمل دام أياما وهو يعبر تعبيرا حقيقيا لما جاء في مضمون المشروع المصيري للجزائر؛ وقبل أن نحدد الموقف من هذا المشروع، إليكم بعض المعلومات المتعلقة بعملية التصويت:

- عدد الحاضرين: 111 عضواً.

- عدد التوكيلات: 17 توكيلاً.

- المجموع: 128.

- النصاب المطلوب: أغلبية الحاضرين (65 صوتاً).

وغر الآن إلى عملية التصويت:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا.

الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم... شكرا.

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم... شكرا.

التوكيلات:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم .. شكرا.
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم ... شكرا.
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم ... شكرا.
النتيجة:

- المصوتون بنعم: 127 صوتا.

- المصوتون بلا: لا شيء (00).

- الامتناع: صوت واحد (01).

وعلى هذا الموقف، نعتبر أن أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور؛ وبهذه المناسبة، نهني أنفسنا كلنا أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الحكومة، وأسأل السيد الوزير الأول هل يريد أخذ الكلمة أو لديه تعليق؟

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الأخ المجاهد، رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

أيها السيدات، أيها السادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد مصادقتكم على مشروع هذا القانون المتضمن تعديل الدستور، أود أن أعبر لكم عن شكر السيد رئيس الجمهورية والحكومة على دعمكم لهذا المشروع الذي بادر به وفاء لالتزاماته التي قطعها أمام الشعب، والذي حظي قبل اليوم بموافقة السيدات والسادة نواب المجلس الشعبي الوطني.

ولا يفوتني كذلك، بهذه المناسبة، أن أشيد بمستوى النقاش الذي دار حول مضمون هذا القانون والملاحظات والتساؤلات القيمة والبناءة التي عبر عنها السيدات والسادة أعضاء المجلس، خلال مختلف مراحل دراسته، وقد كان لي الشرف أن حضرت جانبا منها.

كما لا يفوتني أن أجدد من هذا المنبر، التعبير عن آيات الشكر والعرفان للسيدات والسادة أعضاء لجنة الخبراء المكلفة من قبل السيد رئيس الجمهورية بتقديم مقترحات تعديل الدستور على العمل الجبار والجهد الكبير الذي بذلوه لإعداد مشروع هذا الدستور، وعلى رأسهم البروفيسور أحمد لعراية والبروفيسور وليد العقون، شكرا جزيلا لهما. والشكر موصول كذلك لكل الطبقة السياسية وفعاليات المجتمع المدني والخبراء والإطارات والمواطنين والمواطنات

ووسائل الإعلام، الذين شاركوا من خلال مساهماتهم القيمة في النقاش العام الذي دار حول هذا المشروع.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن هذا الدستور يعتبر لبنة جديدة أرادها السيد رئيس الجمهورية كانطلاقة لمسار بناء جمهورية جزائرية قادرة على مواجهة متطلبات الوقت الحاضر وتحديات المستقبل.

دولة قادرة كذلك على رسم سياساتها التنموية والاقتصادية والاجتماعية بما سيستجيب لتطلعات المواطن وضمان استقرار البلاد والتماسك الاجتماعي وحماية الحقوق والحريات، إلى جانب ضمان استقلالية السلطة القضائية.

وكما تعلمون، سيعرض هذا الدستور يوم الفاتح من نوفمبر 2020، على استفتاء الشعب بصفته مصدرا لكل السلطات وصاحب السيادة، ليقول كلمته الأخيرة بكل حرية حول مضمونه، وكلنا ثقة في أن الشعب الجزائري، كما عودنا في السابق وفي كل محطة حاسمة في تاريخه، سيزكي مشروعه هذا الذي سيستجيب لتطلعاته وآماله التي عبر عنها صراحة خلال حراكه المبارك الأصيل الذي انطلق في 22 فيفري 2019.

وسيكون تاريخ الفاتح من نوفمبر 2020، معلما تاريخيا ثانيا، شاهدا على رغبة شعبنا في رفع كل التحديات ومجابهة الصعوبات للتحرر من كل القيود وبناء دولة القانون، دولة المؤسسات، دولة ديمقراطية واجتماعية، وفيه لمبادئ بيان نوفمبر، يشارك في بنائها كل أبنائها، كما كان الحال في ثورة نوفمبر المجيدة، دون أي تمييز أو إقصاء ويستفيدون جميعا من خيراتها بإنصاف، في ظل التماسك والوحدة الوطنية والمحبة والأخوة.

شكرا، شكرا مرة أخرى للجميع، وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا الوطن وشعبه، عاشت الجزائر شامخة، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير الأول؛ الكلمة الآن للسيد رئيس اللجنة المختصة، فليتفضل مشكورا.

السيد رئيس اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن

الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد الوزير الأول، المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يسعني زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة بمناسبة
مصادقة مجلسنا الموقر على مشروع القانون المتضمن تعديل
الدستور، إلا أن أتوجه باسم السيدات والسادة أعضاء
اللجنة القانونية، إلى جميع الزميلات والزملاء أعضاء
المجلس بالشكر الجزيل على التعاطي مع هذا الحدث
السياسي الهام بحس وطني راق وبمسؤولية عالية وعلى
تجاوبهم بما يمليه الولاء والوفاء للوطن، وانطلاقاً من مبدأ لا
شيء يعلو فوق المصلحة العليا للوطن.

إن مصادقتنا اليوم على مشروع القانون المتضمن تعديل
الدستور، تعني وضع اللبنة الأولى والحجر الأساس في بناء
صرح الجمهورية الجديدة، التي وعد بها رئيس الجمهورية،
السيد عبد المجيد تبون، أثناء حملته الانتخابية، في
انتظار الاستفتاء الشعبي المقرر غرة نوفمبر القادم، والذي
سيعطي، بدون شك، الإشارة الخضراء لانطلاق قطار
التغيير باتجاه الجمهورية الجديدة التي يأمل الجزائريون بكل
فئاتهم وشرائحهم وأطيافهم في بنائها والتي طالب بها الحراك
الشعبي السلمي في خروجه يوم 22 فبراير 2019، يحدوهم
في ذلك أمل كبير في تحقيق العدالة والمساواة والقضاء على
الفساد والخروج من الوضعية المتردية التي آلت إليها الكثير
من المؤسسات والقطاعات سابقا.

نعم، بمصادقتنا على مشروع القانون المتضمن تعديل
الدستور، نكون قد أسهمنا فعلا في هذه المحطة السياسية
التاريخية، بواجبنا الوطني تجاه بلدنا وشعبنا، ووقوفنا دائما
وأبدا مع الجزائر، وفي خدمة شعبها العظيم، لبناء الجمهورية
الجديدة التي سيبنيها الجميع، يسودها العدل والمساواة، وفاءً
لبيان الفاتح من نوفمبر 1954.

وعليه فموعدنا الفاتح من نوفمبر 2020 لتجسيد رغبة
الجزائريين والجزائريين في التغيير الفعلي والحقيقي،
وللتأكيد على أن الشعب هو مصدر كل السلطات؛

ولاستعادة ما قاله شاعر الثورة الجزائرية، مفدي زكريا:

إِنَّ نَوْفَمَبَرَ فِي الْوُجُودِ رِسَالَةٌ

الشَّعْبُ حَرَّرَهَا وَالرَّبُّ وَقَّعَهَا

وفي الأخير من هذا المنبر، أدعو كل الجزائريين والجزائريين
للذهاب بقوة لصناديق الاقتراع لبنني مع الجزائر الجديدة
ونفوت الفرصة على كل الحاقدين على جزائر الشهداء.
تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وعاشت
الجزائر حرة سيدة أبيّة؛ والسلام عليكم.
(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد رئيس اللجنة
المختصة؛ وقبل ختم هذه الجلسة، أريد القول إن ما عشناه
في هذه الفترة يستوجب مني شكر اللجنة المختصة رئيسا
وأعضاء، كما أشكر كل أعضاء مجلس الأمة على مشاركتهم
الفعالة، والتزامهم وتقديرهم، لاسيما في الظرف الذي تعيشه
البلاد، لأن هذه المرحلة هامة، وقد وصلنا في الأخير، إلى
الشعب، مرة أخرى، بعد الانتخابات الرئاسية ليعطي رأيه.
هذه المحطة التي وصلنا إليها، لو نتذكر جميعا كيف
كنا وكيف كانت الجزائر في 22 فيفري، واجهنا كل ذلك،
يوميا، أسبوعاً بعد أسبوع، وشهرا بعد شهر، لكي لا تخرج
الجزائر عن سكتها، وقد بقيت كذلك، لتحقيق رغبات
الشعب، والفضل في الأول، من الناحية التاريخية، يرجع
للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، بحق
وجدارة؛ وتسمية الجيش الوطني الشعبي منذ البداية،
منذ الاستقلال، مرتبط بالوطن وبالشعب، لأن جيشنا فعلا
وطني وشعبي، يختلف عن جميع الجيوش الأخرى، لأن
مهمته الحفاظ على استقرار الوطن أولا وقد أدى واجبه
على أكمل وجه، لأنه حافظ على الحراك وسانده، ولأكثر
من سنة لم ترق قطرة دم!!

وبهذه المناسبة، أحيي كل المناضلين وكل المخلصين
الذين ثبوا، لأن المعركة لم تكن في الجزائر فقط.

الجزائر مستهدفة من الخارج، ويتجلى ذلك من خلال
المحاولات المتعددة للتدخل في شؤونها الداخلية، ولكن
بفضل الرجال المخلصين، والمجاهدين وبفضل الجيش
الوطني الشعبي أقفلنا وسددنا عليهم الأبواب والمنافذ،
ليس بالقوة ولكن بالبرهان والحجج والقرارات التي تخدم
الشعب، وفي نفس الوقت، بعزيمة نوفمبر، وأنا كمجاهد

• ملاحظة:

صدر مشروع تعديل الدستور في العدد 54 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 16 سبتمبر 2020.

أشكر السيد رئيس الجمهورية الذي اختار الفاتح من نوفمبر يوما للاستفتاء على مشروع هذا الدستور..(تصفيق).. عندما نربط حاضرننا ومستقبلنا مع الماضي، فهذا هو ضمان مستقبل البلاد.

إننا نوجه نداء لكل المواطنين للمشاركة في هذا الاستفتاء، لأن هذا الدستور هو للجميع وليس للحكم فقط، وهو للمستقبل وللأجيال، لنا ولأولادنا، ولهذا يجب علينا التجند جميعا والتخلي عن بعض الأمور مادام هذا مصير البلاد.

أريد في هذه المناسبة، التذكير، أنه في الفاتح من نوفمبر، وفي بيان أو نداء أول نوفمبر، وهو ليس بتصريح؛ قلت هو، إذن، نداء للشعب الجزائري، والإخوان الستة الذين حبروه وحرروه هم وطنيون، ينتمون للحزب والحركة الوطنية، وقد سجنوا لسنوات طويلة من أجل الحركة الوطنية التي انتموا إليها، ولكنهم في نوفمبر، تخلوا عن صفتهم كمناضلين في الحركة الوطنية، ووجهوا نداء لكل الأحزاب والشخصيات لكي يشاركوا في تحرير الجزائر، بشرط وحيد واحد: ألا يشارك باسم حزب، بل باسمه الشخصي، هذا ما كان وما جرى تدريجيا، فالأحزاب التي كانت آنذاك التحق مناضلوها بالثورة فرادى باسمهم الشخصي، وهذا مثال أعطاه وضربه الأوائل ممن كتب بيان أول نوفمبر، الذين تخلوا عن صفتهم الحزبية، والمطلوب حاليا في هذه المرحلة أن نتخلى عن الصفة الحزبية، لأن الأمر أعظم من الأحزاب، الهدف أسمى وهو بناء الدولة "دولة الجميع" و "دولة المستقبل" التي تمثل كل المواطنين، وبعدها كل حزب يرجع إلى أصله وبرنامجه، والشعب هو من سيفصل، وفيما يخص دستور بناء الدولة، فالمطلوب من كل الإخوة والأحزاب أن يلتحقوا كما التحق أولئك بثورة نوفمبر، هذا هو المطلوب، وبارك الله فيكم، وأشكر جميع من عمل في هذه الفترة، كما أشكر السيد الوزير الأول، الممثل لرئيس الجمهورية في هذه الجلسة.

(تصفيق)

المجد والخلود لشهادتنا الأبرار، وتحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة السادسة والعشرين

ثمن النسخة الواحدة 12 دج	الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16
-----------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 24 صفر 1442
الموافق 12 أكتوبر 2020

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112- 2587